

تحليل المركز المالي Financial position analysis

تشكل قدرة المنشأة على سداد التزاماتها تجاه الغير مسألة مهمة تستوجب التحليل والدراسة. وتكون المنشأة قادرة على سداد التزاماتها تجاه الغير عندما تتوافر لديها السيولة الكافية لذلك وبالقدر الذي لا يؤدي إلى تجميد لا لزوم له للأموال وهذا يؤثر في ربحيتها، وعادة تصنف الالتزامات إلى نوعين: التزامات قصيرة الأجل والتزامات طويلة الأجل، لذلك يتم دراسة وتحليل قدرة المنشأة على سداد التزاماتها عن طريق تحليل المركز المالي قصير الأجل، وتحليل المركز المالي طويل الأجل.

تحليل المركز المالي قصير الأجل: Analysis of short-term financial position

يتحدد المركز المالي قصير الأجل من خلال مقدار الأصول المتداولة التي تمتلكها المنشأة بتاريخ معين مقارنة بالالتزامات المتداولة المترتبة عليها في ذلك التاريخ، وتهدف دراسة المركز المالي للوحدات إلى تحليل التغيرات التي تطرأ على عناصر الميزانية والبحث عن أسبابها وتأثيرها على قدرة المشروع على سداد التزاماته قصيرة الأجل.

لذلك فإن تحليل المركز المالي قصير الأجل يتناول بشكل خاص الموضوعات التالية:

1. تعريف وتحديد مفاهيم رأس المال العامل وصافي رأس المال العامل ودور كل منهما في تحديد قدرة المنشأة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل.
2. تحليل التغيرات التي تطرأ على عناصر الأصول والخصوم بين فترتين محاسبيتين متتاليتين وأسباب هذه التغيرات وأثرها على قدرة المنشأة على مواجهة الالتزامات في الأجل القصير، وذلك من خلال القائمتين التاليتين: قائمة تغير رأس المال العامل، وقائمة التغير في المركز المالي (قائمة الموارد والاستخدامات)
3. دراسة قدرة المنشأة على سداد التزاماتها من خلال المفهوم النقدي للسيولة. وذلك بالاستناد إلى تحليل التدفقات النقدية الداخلة والخارجة وإعداد قائمة التدفقات النقدية وتحليلها.

أولاً: رأس المال العامل **Working capital**: هو مجموعة العناصر التي تشكل الأصول المتداولة لدى المنشأة، وقد يعرف أنه رأس المال الدائر، ورأس المال المتحرك.... وهي تسميات توضح صفة التغير والحركة لمجموعة العناصر المتداولة. فإذا نظرنا إلى أي ميزانية نجد أنها مؤلفة من قسمين (قسم علوي وقسم سفلي) على النحو التالي:

الموجودات	الميزانية العمومية	المطالب
الموجودات الثابتة	→	الأموال المستثمرة (حقوق الملكية + د. ط. أجل)
أموال متداولة وجاهزة	→	ديون قصيرة الأجل (مطالب متداولة)

يبين طرف المطالبين مصادر أموال المشروع ويبين طرف الموجودات أوجه استخدام هذه الأموال والمنطق السليم هو أن تمويل الموجودات الثابتة من الأموال المستثمرة، وتمول الموجودات المتداولة والجاهزة من الديون قصيرة الأجل وهذا التوازن يدعى قاعدة الحد الأدنى للتوازن المالي. ولكن هذا لا يكفي لضمان استقرار المشروع لذلك لابد من وجود هامش أمان وهو زيادة الموجودات المتداولة والجاهزة عن الديون قصيرة الأجل، وهذه الزيادة تدعى صافي رأس المال العامل، أما الموجودات المتداولة والجاهزة فيطلق عليها إجمالي رأس المال العامل.

1. صافي رأس المال العامل net Working capital:

هو الفرق بين الموجودات المتداولة والجاهزة والديون قصيرة الأجل أو هو الفرق بين الأموال المستثمرة وصافي الموجودات الثابتة، (هو ذلك الجزء من الأصول المتداولة الذي لا تقابله أو الذي لا تموله التزامات متداولة، وإنما هو ممول من مصادر تمويل طويلة الأجل / حقوق الملكية، القروض طويلة الأجل ومتوسطة الأجل/ أو هو ذلك الجزء من حقوق الملكية أو القروض طويلة وقصيرة الأجل الذي لا يمول أصولاً ثابتة بل يمول جزءاً من الأصول المتداولة)، فإذا كان صافي رأس المال العامل:

- موجباً: هذا يعني أن جزء من الموجودات المتداولة والجاهزة تمويل من الأموال المستثمرة
- صفر: يعني هذا أن الشركة تحقق الحد الأدنى للتوازن المالي
- سالباً: هذا يعني أن جزء من الموجودات الثابتة ممول من الديون قصيرة الأجل وهو وضع غير سليم والشركة مهددة بالإفلاس.

مثال : قدمت إليك ميزانية إحدى الشركات على الشكل التالي:

المطالب	الميزانية العمومية	الموجودات
حقوق الملكية	500000	400000 موجودات ثابتة
قروض ط . الأجل	100000	
ق. قصيرة الأجل	200000	400000 موجودات متداولة وجاهزة
	800000	800000

المطلوب: إبداء الرأي في وضع الشركة.

الحل:

صافي رأس المال العامل = موجودات متداولة وجاهزة - قروض قصيرة الأجل

$$200000 = 200000 - 400000 =$$

صافي رأس المال العامل = الأموال المستثمرة - صافي الموجودات الثابتة

$$200000 = 400000 - 600000 =$$

نجد أن صافي رأس المال العامل موجب وهذا يعني أن الموجودات الثابتة وجزء من الأموال الجاهزة والمتداولة يمول من الأموال المستثمرة في المشروع وبالتالي يدل على أن وضع الشركة جيد.

2. صافي رأس المال العامل الخاص:

هو عبارة عن الفرق بين الموجودات المتداولة والجاهزة والديون طويلة الأجل وقصير الأجل أو هو الفرق بين الأموال الخاصة وصافي الموجودات الثابتة، فإذا كان صافي رأس المال العامل الخاص:

- موجباً: هذا يعني أن جزء من الموجودات المتداولة والجاهزة ممولة من الأموال الخاصة وهناك هامش أمان في المشروع.

- صفر: الشركة تمول موجوداتها الثابتة من أموالها الخاصة فقط والموجودات الجاهزة والمتداولة ممولة من ديون طويلة الأجل وديون قصيرة الأجل، وتحقق الشركة الحد الأدنى للتوازن المالي في حال عدم وجود ديون طويلة الأجل، أو تحقق هامش أمان في حال وجود ديون طويلة الأجل.
- سالب: هذا يعني أن الشركة تمول جزء من موجوداتها الثابتة من الديون قصيرة الأجل وطويلة الأجل وهنا يجب أن نفرق بين حالتين:
 - أ. الديون طويلة الأجل أصغر من الجزء غير الممول من الأموال الخاصة وهذا يعني أن جزء من الموجودات الثابتة ممول من ديون قصيرة الأجل وهذا وضع غير سليم للمنشأة.
 - ب. الديون طويلة الأجل أكبر أو يساوي الجزء غير الممول من الأموال الخاصة وهذا يعني أن جزء من الموجودات الثابتة ممول من ديون طويلة الأجل وهذا وضع سليم للمنشأة.

مثال: قدمت إليك ميزانية إحدى الشركات على النحو التالي:

المطالب	الميزانية العمومية	الموجودات
حقوق الملكية	250000	موجودات ثابتة 200000
د. ط. الأجل	50000	موجودات متداولة وجاهزة 150000
د. قصيرة الأجل	50000	
	350000	350000

المطلوب: إبداء الرأي في وضع الشركة.

الحل: صافي رأس المال العامل الخاص = موجودات متداولة وجاهزة - (د. ط. الأجل + د. ق. الأجل)

$$50000 = 100000 - 150000 =$$

صافي رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - صافي الموجودات الثابتة

$$50000 = 200000 - 250000 =$$

نجد أن صافي رأس المال العامل الخاص موجب وهذا يعني أن لدى الشركة هامش أمان هو زيادة الأموال الخاصة على الموجودات الثابتة بالإضافة إلى د. طويلة الأجل (50000+50000=100000).

مثال: قدمت إليك ميزانية إحدى الشركات على النحو التالي:

المطالب	الميزانية العمومية	الموجودات
حقوق الملكية	150000	موجودات ثابتة 200000
د. ط. الأجل	30000	موجودات متداولة وجاهزة 50000
د. قصيرة الأجل	70000	
	250000	250000

المطلوب: إبداء الرأي في وضع الشركة.

الحل:

$$\text{صافي رأس المال العامل الخاص} = \text{موجودات متداولة وجاهزة} - (\text{د. ط. الأجل} + \text{د. ق. الأجل})$$

$$= 100000 - 50000 = 50000$$

$$\text{صافي رأس المال العامل الخاص} = \text{الأموال الخاصة} - \text{صافي الموجودات الثابتة}$$

$$= 200000 - 150000 = 50000$$

نجد أن صافي رأس المال العامل الخاص سالب وهذا يعني أن جزء من الموجودات الثابتة ممول من ديون. طويلة الأجل بمبلغ 30000 ومن د. ق. الأجل بمبلغ 20000 وبالتالي الوضع غير سليم في المنشأة.

3. صافي رأس المال العامل الخارجي:

هو عبارة عن التمويل الخارجي ويتمثل في القروض طويلة الأجل أو هو عبارة عن الفرق بين صافي رأس المال العامل وصافي رأس المال العامل الخاص. فإذا كان صافي رأس المال العامل الخارجي:

- موجباً: أي أن الشركة لديها قروض طويلة الأجل وتمول منه استثماراتها
- صفر: دليل على عدم وجود قروض طويلة الأجل
- لا يمكن أن يكون صافي رأس المال العامل الخارجي سالب.

مثال: قدمت إليك ميزانية إحدى الشركات على النحو التالي:

الميزانية العمومية

أموال خاصة	800000	آلات	250000
م. أ. آلات	50000	مباني	480000
م. أ. مباني	80000	مساهمات مالية	100000
د. ط. الأجل	200000		
أوراق دفع	50000	مخزون	100000
دائنون	80000	أوراق قبض	120000
أرباح قيد التوزيع	70000	نقدية	0000 28
	1330000		1330000

المطلوب: - حساب صافي رأس المال العامل

- حساب صافي رأس المال العامل الخاص
- حساب صافي رأس المال العامل الخارجي
- إبداء في وضع الشركة

الحل:

$$1. \text{ صافي رأس المال العامل} = \text{الأموال المستثمرة} - \text{صافي الموجودات الثابتة}$$

$$300000 = (100000 + 400000 + 200000) - (200000 + 800000) =$$

$$\text{أو صافي رأس المال العامل} = \text{موجودات متداولة وجاهزة} - \text{ديون. ق. الأجل}$$

$$300000 = 200000 - 500000 =$$

نلاحظ أن صافي رأس المال العامل موجب وبالتالي الشركة لديها هامش أمان وهي قادرة على تمويل موجوداتها الثابتة وجزء من المتداولة والجاهزة من أموالها الخاصة وبالتالي الشركة ليست بحاجة إلى تمويل خارجي.

$$2. \text{ صافي رأس المال العامل الخاص} = \text{الأموال الخاصة} - \text{صافي الموجودات الثابتة}$$

$$100000 = 700000 - 800000 =$$

$$= \text{م. متداولة وجاهزة} - \text{د. ق. الأجل}$$

$$100000 = 400000 - 500000 =$$

نلاحظ أن صافي رأس المال العامل الخاص موجب وبالتالي الشركة لديها هامش أمان هو زيادة الأموال الخاصة على الموجودات الثابتة.

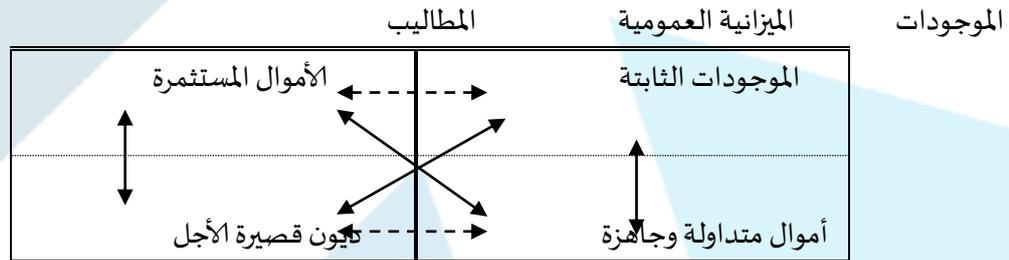
$$3. \text{ صافي رأس المال العامل الخارجي} = \text{ص. ر. المال العامل} - \text{ص. ر. المال العامل الخاص}$$

$$200000 = 100000 - 300000 =$$

إن صافي رأس المال العامل الخارجي موجب وبالتالي الشركة لديها قرض. طويل الأجل تمويل منه استثماراتها.

العمليات التي تؤثر على صافي رأس المال العامل:

إن أي عملية تزيد مبلغ رأس المال العامل تعتبر مصدراً من مصادر الأموال وأي عملية تخفض رأس المال العامل هي استخداماً للأموال. وهناك بعض العمليات التي لا تؤثر على رأس المال العامل لذلك لا تعتبر مصدراً ولا استخداماً، ويمكن تمثيل ذلك من خلال تقسيم الميزانية إلى أربع مجموعات هي:



حيث أن :

العمليات التي لا تؤثر على رأس المال العامل ←-----→

العمليات التي تؤثر على رأس المال العامل ←-----→

خط رأس المال العامل

ومن أجل التأثير على رأس المال العامل يجب أن تتضمن العملية عناصر متداولة وعناصر غير متداولة بمعنى يجب أن تتضمن العملية حسابات في كلا الجانبين من الخط المنصف للعناصر المتداولة وغير المتداولة، ويمكن أن يدعى هذا الخط بخط رأس المال العامل وكل عملية تقطع هذا الخط تؤثر على صافي رأس المال العامل بالزيادة أو النقصان.

العمليات التي تحدث ولا تؤثر على صافي رأس المال العامل وهي:

1. العمليات التي تحدث ضمن المجموعات الأربعة: أي إذا تمت عملية ضمن مجموعة واحدة فلا يكون لها أثر على صافي رأس المال العامل باعتبارها لم تقطع خط رأس المال العامل، (حساب متداول مع حساب متداول من نفس المجموعة)
 2. العمليات التي تحدث بين مجموعتين علويتين أو سفليتين: (أي عنصر موجودات متداولة مع مطالب متداولة) لن يكون لها أثر على رأس المال العامل باعتبارها لم تقطع خط رأس المال العامل أيضاً.
- مما سبق نجد انه يمكن تحديد عشرة أنواع عامة للعمليات منها ستة أنواع لا تؤثر على صافي رأس المال العامل وأربع أنواع تؤثر على صافي رأس المال العامل:

العمليات التي لا تؤثر على رأس المال العامل

الأجزاء المتأثرة	مثال:
1. الموجودات الثابتة	- مبادلة أرض بسيارة
2. الأموال المستثمرة	- زيادة رأس المال من الاحتياطي
3. الموجودات المتداولة والجاهزة	- تحصيل حسابات الزبائن نقداً
4. الديون قصير الأجل	- مبادلة الدائنين بأوراق دفع
5. الموجودات الثابتة مع الأموال المستثمرة	- إصدار أسهم مقابل امتلاك أراضي
6. الموجودات المتداولة مع د. ق. الأجل	- تسديد حسابات الدائنين

العمليات التي تؤثر على رأس المال العامل

الأجزاء المتأثرة	مثال:
1. الموجودات الثابتة مع د. ق. الأجل	- شراء آلة مقابل ائتمان قصير الأجل
2. الأموال المستثمرة مقابل د. ق. الأجل	- الإعلان عن توزيع أرباح
3. الموجودات المتداولة والجاهزة مع الأموال المستثمرة	- إصدار أسهم أو سندات مقابل النقدية
4. الموجودات المتداولة والجاهزة مع موجودات ثابتة	- شراء أصل مقابل نقدية

ملاحظات:

1. إن الإعلان عن توزيع أرباح هو استخدام للأموال، أما دفع الأرباح فيما بعد فلا يؤثر على رأس المال العامل لأن العملية تتم على النحو التالي:
 - إن مجرد الإعلان عن توزيع الأرباح تحول جزءاً من الأرباح المحتجزة إلى دين قصير الأجل أي أن العملية تتم بين الأموال المستثمرة والديون قصيرة الأجل
 - في حال الدفع تتم العملية بين الموجودات المتداولة والجاهزة وبين مجموعة الديون قصيرة الأجل وهذه العملية لا تؤثر على رأس المال العامل.

تمرين: قدمت إليك الميزانية العمومية في 1/1/... لإحدى الشركات الصناعية كما يلي:

2000000	الموجودات الثابتة	2500000	الأموال المستثمرة (أموال خاصة + د.ط. أجل)
1000000	الموجودات المتداولة والجاهزة	500000	الديون قصيرة الأجل
3000000		3000000	

المطلوب:

- أ. حساب صافي رأس المال العامل حسب طريقتي القسم السفلي والقسم العلوي.
 - ب. بين أثر كل من العمليات التالية والتي تمت بعد 1/1 على صافي رأس المال زيادةً أو نقصاناً وحساب الفرق إن وجد وتسجيل القيود اللازمة:
1. تم تحصيل 50000 من الزبائن
 2. تم شراء معدات للمصنع بمبلغ 35000 مقابل ورقة دفع تستحق بعد 90 يوم من تاريخه
 3. تم إصدار سندات قرض بقيمة 800000
 4. تم إصدار 5000 سهم من أسهم الشركة، القيمة الاسمية للسهم 250 مقابل امتلاكها آلات بقيمة 1250000
 5. تم بيع أوراق مالية قصيرة الأجل نقداً بمبلغ 25000 تكلفتها الدفترية 21000
 6. تم بيع استثمارات طويلة الأجل بمبلغ 55000 نقداً تكلفتها 45000
 7. تم بيع أصول ثابتة بمبلغ 500000 وتم قبض 300000 عند البيع، ومبلغ 200000 تقبض نقداً بعد 90 يوم
 8. تم شراء أصول ثابتة بمبلغ 165000 سدد عند الشراء 75000 وتم تقسيط الباقي على قسطين متساويين يستحق الأول بعد سنة والثاني بعد ثلاث سنوات
 9. تم الحصول على قرض من أحد المصارف 150000 يسدد على الشكل التالي: 30000 خلال سنة، و120000 بعد 3 سنوات.
 10. تم شراء أصول ثابتة بمبلغ 165000 سدد عند الشراء 75000 وتم تقسيط الباقي على قسطين متساويين يستحق الأول بعد سنة والثاني بعد ثلاث سنوات
 11. تم الاعلان عن توزيعات الأرباح بمبلغ 100000 وفي 1/30 تم توزيع هذه الأرباح.